الأمم المتحدة

A/80/317

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 26 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة: النهوض بالمرأة

العنف ضد العاملات المهاجرات

تقرير الأمين العام**

موجز

يبين هذا التقرير، المقدَّم وفقا لقرار الجمعية العامة 180/78، الحالة الراهنة فيما يتعلق بمشكلة العنف ضد العاملات المهاجرات. وهو يوفّر معلومات عن التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وعن الأنشطة المنفَّذة في إطار منظومة الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسألة وكفالة حماية حقوق الإنسان الواجبة للمهاجرات. ويتضمّن التقرير في الختام توصيات بشأن ما يمكن اتخاذه من إجراءات في المستقبل.

* A/80/150.

** قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدِّم للتقرير.

030925 220825 25-12761 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 180/78 بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات، أن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريرا تحليليا ومواضيعيا شاملا عن مشكلة العنف ضد العاملات المهاجرات، بمن فيهن العاملات في الخدمة المنزلية وفي مجال الرعاية، وعن تنفيذ القرار، استنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء ومن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمعلومات الواردة من مصادر أخرى ذات صلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

2 - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2023 إلى حزيران/يونيه 2025، ويتضمن معلومات مستمدة من تقارير وردت من 20 دولة عضوا[1] ومنظمة حكومية دولية واحدة[2] وثلاثة كيانات تابعة للأمم المتحدة[3] بشأن التصدي للعنف ضد العاملات المهاجرات في المجالين العام والخاص. وهو يستند إلى أبحاث أجرتها مؤخرا وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، وإلى الملاحظات الختامية والتوصيات العامة والتعليقات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وإلى تقارير المكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

ثانيا - السياق

ألف - البيانات والاتجاهات

3 - تمثل النساء 48 في المائة من المهاجرين الدوليين المقدَّر عددهم بـ 304 ملايين مهاجر دولي[4] و 38,7 في المائة من المهاجرين الدوليين في العالم البالغ عددهم 167,7 مليون مهاجر دولي في القوى العاملة. ويشكل الرجال غالبية المهاجرين الدوليين حتى سن 54 عاما بينما تشكل النساء غالبية المهاجرين الذين تبلغ أعمارهم 55 عاما وما فوق[5]. وتعتبر تقديرات عدد النساء الريفيات المهاجرات دوليا تقديرات تقريبية نظرا لمحدودية توافر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. ومع ذلك، من الواضح أن آثار تغير المناخ تنوء بمزيد من الضغوط على النساء الريفيات للهجرة[6].

(1) الاتحاد الروسي وأستراليا وأندورا والبرازيل وبيرو وبيلاروس وتركيا وتوغو والجزائر وجمهورية مولدوفا والسلفادور وشيلي وغواتيمالا والفلبين وكولومبيا ولبنان والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية وهندوراس.

(2) الاتحاد الأوروبي.

(3) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.

(4) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, “International migrant stock 2024: key facts and figures”, January 2025.

(5) ILO, *ILO Global Estimates on International Migrant Workers: International Migrants in the Labour Force*, 4th ed. (Geneva, 2024).

(6) *Progress on the Sustainable Development Goals: The Global Gender Snapshot 2024* (United Nations publication, 2024); and *The Sustainable Development Goals Report 2025* (United Nations publication, 2025).

4 - ويُقدَّر أن امرأة من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم تتعرض للعنف الجسدي و/أو الجنسي في حياتها[7]. والبيانات العالمية عن العنف ضد المهاجرات والعاملات المهاجرات محدودة، ولكن الأدلة تشير إلى أنهن عرضة لخطر العنف والتحرش أكثر من غير المهاجرات نتيجة للأوضاع الهشة التي غالبا ما يجدن أنفسهن فيها أثناء العبور وعلى الحدود وفي بلدان المقصد، بما في ذلك في مكان العمل[8].

5 - ويعمل ما يقرب من 81 في المائة من العاملات المهاجرات على مستوى العالم في قطاع الخدمات[9] الذي يتزايد فيه الطلب على الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية[10]. ولا تزال الأعمال المنزلية مصدرا هاما للعمالة بالنسبة إلى العاملات المهاجرات في جميع أنحاء العالم: فالنساء يشكلن حوالي 76 في المائة من بين ما يُقدَّر بنحو 75,6 مليون عامل منزلي، بما يشمل العمال المهاجرين الدوليين. وفي الدول العربية، على سبيل المثال، تشكل العاملات المنزليات، والكثيرات منهن مهاجرات، حوالي 35 في المائة من النساء العاملات[11].

6 - وتتعرَّض العاملات المنزليات المهاجرات لخطر العنف والاستغلال على نحو متزايد بسبب الاستبعاد من تدابير حماية العمال وطبيعة الأعمال المنزلية التي غالبا ما يتم أداؤها خلف أبواب مغلقة وفي عزلة[12]. ونتيجة لدراسة أُجريت في عام 2024 وشملت العاملات المهاجرات من ميانمار في وسط تايلند، تبين أن حوالي 60 في المائة من العاملات اللاتي شملهن الاستطلاع تعرَّضن للعنف خلال الاثني عشر شهرا السابقة، وهي نسبة أعلى بكثير من نسب النساء اللاتي أفيد بأنهن تعرَّضن للعنف في حياتهن في ميانمار (20,6 في المائة) وفي تايلند (15,4 في المائة)[13]. وبالمثل، كشف تحليل لتجارب العاملات المنزليات المهاجرات في إسبانيا اللاتي يعمل الكثير منهن بشكل غير رسمي عن انتشار العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والنفسي الذي يرتكبه أصحاب العمل ضد هؤلاء النساء[14].

7 - وعلى الرغم من أشكال الحظر الدولي المفروض على عمل الأطفال، لا تزال الفتيات المهاجرات (المهاجرات الدوليات والداخليات على حد سواء) يعملن في الخدمة المنزلية، وهو مجال عمل يزداد فيه بشكل خاص خطر تعرضهن للعنف والاستغلال والاتجار بهن[15]. وخلصت دراسة أُجريت في عام 2022 على

(7) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، متاحة على الرابط التالي: https://data.unwomen.org/global-database-on-violence-against-women (تم الاطلاع عليها في 21 أيار/مايو 2025).

(8) المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمي لعام 2024؛ و ILO, *Experiences of Violence and Harassment at Work: A Global First Survey* (Geneva, 2022).

(9) ILO, *ILO Global Estimates on International Migrant Workers*.

(10) Group of Seven Gender Equality Advisory Council, *The World Needs Women's Leadership and Expertise: Gender Equality Advisory Council Report 2024* (2024).

(11) ILO, *The Road to Decent Work for Domestic Workers* (Geneva, 2023).

(12) المرجع نفسه.

(13) Nyan Linn and others, "Violence against women and its effects on mental health and quality of life: A study of Myanmar migrant workers in Central Thailand", *Journal of Migration and Health*, vol. 10 (2024).

(14) Concepció Fuentes-Pumarola and others, "The spiral of violence experienced by immigrant domestic workers: a qualitative approach", *Violence against Women* (2025).

(15) ILO, *Ending Child Labour in Domestic Work and Protecting Young Workers from Abusive Conditions* (Geneva, 2013).

الفتيات العاملات المنزليات في إثيوبيا، ومعظمهن من المهاجرات من الريف إلى الحضر، أن 40 في المائة منهن لم يحصلن على يوم راحة، و 27 في المائة منهن احتجز أصحاب العمل أجورهن، وبلغ متوسط عدد ساعات عملهن في الأسبوع 59 ساعة[16].

8 - وعلى الصعيد العالمي، تعمل 81 في المائة من العاملات المنزليات، بمن فيهن المهاجرات الدوليات والداخليات، بشكل غير نظامي. وهذه النسبة مرتفعة بشكل مثير للجزع. ولا يُعرف على وجه الدقة معدل العمالة غير النظامية بين العاملات المنزليات المهاجرات، لكن أحدث التقديرات تشير إلى أن معدل العمالة غير النظامية بين العاملات المنزليات هو أعلى من نظرائهن الذكور في 67 في المائة من البلدان المشمولة بالتحليل في عام 2019[17]. وفي العديد من البلدان، تستثني التشريعات واللوائح التنظيمية العمال المنزليين من استحقاقات الضمان الاجتماعي، مما يزيد من خطر تعرضهم للعوز في مرحلة ما من حياتهم. ويزداد هذا الخطر على وجه الخصوص بالنسبة إلى العاملات المهاجرات اللاتي لا يحصلن في أغلب الأحيان على ضمان اجتماعي كافٍ في سن الشيخوخة بسبب الافتقار إلى إمكانية نقل استحقاقات الحماية الاجتماعية[18].

باء - المعلومات والتكنولوجيا الرقمية

9 - يُعد الوصول إلى المعلومات عاملا حاسما في رحلات هجرة النساء، حيث يؤثر على اختيارهن لطريق الهجرة، واختيار وسيلة النقل، والتعامل مع المهربين والوعي بالمخاطر المحتملة، بما في ذلك الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني. ولا تتوافر تقديرات دقيقة عن إمكانية وصول النساء المهاجرات إلى التكنولوجيا بسبب محدودية البيانات، ولكن الأدلة الموجودة حول الفجوة الرقمية بين الجنسين توضح أن احتمال وصول النساء من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى الإنترنت أو الهواتف المحمولة أقلّ، مما يعني أنهن أقل قدرة على الحصول على معلومات قيّمة[19]. ولقد أظهرت دراسة أُجريت في عام 2023 أن 40 في المائة فقط من المهاجرات المسافرات عبر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استخدمن هواتف محمولة أثناء رحلات الهجرة[20].

10 - ومع أن وسائل التواصل الاجتماعي هي مصدر مهم للمعلومات للمهاجرين، فهي تعرض المهاجرين أيضا للمهربين الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للاستقدام. ووفقا لما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يستخدم المهربون وسائل التواصل الاجتماعي لتنسيق عملياتهم وتلقي المبالغ المدفوعة والإعلان عن خدماتهم[21]. كما يستخدم المهربون عادة وسائل التواصل الاجتماعي لتزويد عائلات المهاجرين بآخر المستجدات أو، في بعض الحالات، لابتزازها. ونتيجة لذلك،

(16) Annabel Erulkar, Lemi Negeri and Eyasu Hailu, "The prevalence of domestic servitude among child domestic workers in Addis Ababa, Ethiopia", The Freedom Fund, October 2022.

(17) ILO, *The Road to Decent Work for Domestic Workers*.

(18) ILO, *Labour Rights and Social Protection Coverage for Domestic Workers in ASEAN* (Bangkok, 2024).

(19) Casey Breen and others, "Mapping subnational gender gaps in Internet and mobile adoption using social media data", SocArXiv Papers, 27 February 2025.

(20) IOM, *Information and Communication Technologies and the Migrant Smuggling in Central America, Mexico, and the Dominican Republic* (San José, 2023).

(21) UNODC, "Using open-source intelligence to investigate human trafficking and migrant smuggling", 2024.

باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، يزيد خطر تعرض المهاجرين، وبخاصة النساء، للعنف مثل الاختطاف والاستغلال والاعتداء[22].

11 - واستخدام التكنولوجيات الرقمية سلاحا شائعٌ أيضا على نحو متزايد بين المتجرين بالبشر الذين يستخدمون المنصات الإلكترونية لتحديد سمات المهاجرين واستقدامهم والتحكم بهم واستغلالهم مع الاحتفاظ بسرية الهوية[23]. وعلى الرغم من الحاجة إلى إجراء مزيد من الأبحاث، تشير الأدلة المتاحة إلى أن تنامي استخدام التكنولوجيات الرقمية من قبل المتجرين بالبشر يزيد من خطر العنف الذي تيسره التكنولوجيا ضد العاملات المهاجرات[24]. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بأن التوافر المتزايد لأدوات الذكاء الاصطناعي قد سهّل المراقبة والمطاردة وإنتاج محتوى باستخدام تقنية التزييف العميق، والذي يمكن استخدامه لفضح وإذلال وابتزاز المهاجرات وعائلاتهن[25].

12 - ويمكن أن يؤدي الاستخدام المتزايد للمنصات الإلكترونية لتجهيز طلبات الهجرة عبر الإنترنت إلى الإضرار بالنساء من البلدان التي يكون فيها الوصول إلى التكنولوجيا محدودا، بما في ذلك محدودية الاتصال بالإنترنت[26]. وبما أن النساء المهاجرات قد لا يدركن حقوقهن والالتزامات في مجال حقوق الإنسان في بلدان العبور والمقصد، فإن هذه القيود، إلى جانب الافتقار إلى برامج توجيهية قبل المغادرة تكون دقيقة ومراعية للاعتبارات الجنسانية، تعيق قدرة المهاجرات على اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالهجرة[27].

جيم - الأخطار على طول رحلة الهجرة

13 - ترتكب العديد من الجهات الفاعلة العنف ضد العاملات المهاجرات، بما يشمل المسؤولين الفاسدين والعصابات الإجرامية والمهربين والمتجرين بالبشر والمهاجرين الآخرين. ويتخذ هذا العنف أشكالا عديدة، بما في ذلك الاختطاف والسرقة والابتزاز والعنف الجنسي. وفي عام 2024، أُبلغ عن زيادة في العنف الجنسي بمقدار سبعة أضعاف في منطقة داريان، مما يدل على ارتفاع خطر العنف الجنساني الذي تتعرَّض له النساء على وجه الخصوص أثناء انخراطهن في التنقلات غير النظامية من كولومبيا إلى بنما[28]. كما أظهر تحليل لتجارب الشباب المهاجر في إثيوبيا والسودان في عامي 2022 و 2023 أن النساء المهاجرات يواجهن خطرا متزايدا من التعرض للعنف الجنساني؛ وأحد استنتاجات التحليل هو أن الشابات

(22) Gabriela Sánchez, Marta Sánchez Dionis and Kerrie Dearden, *Familias de Personas Migrantes Desaparecidas: su Búsqueda de Respuestas y el Impacto de la Pérdida – Lecciones de Cuatro Países* (Geneva, 2021).

(23) UNODC, Teaching Module Series: Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants، متاح على الرابط التالي: https://sherloc.unodc.org/cld/en/education/tertiary/trafficking-in-persons-smuggling-of-migrants.html.

(24) UN-Women and World Health Organization, "Technology-facilitated violence against women: taking stock of evidence and data collection", March 2023.

(25) Sarah W. Spencer and Caroline Masboungi, "Artificial intelligence in gender-based violence in emergency programming: perils and potentials", United Nations Children's Fund, November 2024.

(26) المنظمة الدولية للهجرة، *تقرير الهجرة العالمي لعام 2024*.

(27) IOM, "Addressing women migrant worker vulnerabilities in international supply chains", 2021.

(28) Doctors Without Borders, "Shocking increase in sexual violence reported in the Darién Gap", 5 February 2024.

المهاجرات أكثر عرضة للعنف الجنسي من نظرائهن الذكور[29]. ولكثرة ما ينتشر العنف الجنسي على طول بعض طرق الهجرة، تحصل بعض النساء على وسائل منع الحمل عن طريق الحقن قبل المغادرة للحد من خطر الحمل في حالة التعرض لاعتداء جنسي[30].

14 - وتعتمد العديد من العاملات المهاجرات على وكالات الاستقدام والسماسرة وأصحاب العمل للوصول إلى مسارات الهجرة النظامية. وعلى الرغم من أن شركات الاستقدام الحقيقية تساعد المهاجرات على اجتياز العمليات الإدارية المعقدة، يُعرِّض اللجوء على نطاق واسع لممارسات الاستقدام الخادعة العاملات المهاجرات لخطر الاستغلال وسوء المعاملة والعنف الجنساني[31]. وعلاوة على ذلك، فإن الممارسة المتبعة بين بعض شركات الاستقدام المتمثلة في فرض رسوم استقدام وتكاليف أخرى ترتبط بزيادة خطر عبودية الديون. وفي تحليل أُجري مؤخرا لتجارب العمال المهاجرين من غانا والفلبين وفييت نام وكمبوديا، تبين أن الوقت اللازم للعاملات المهاجرات لكسب المبلغ الذي دفعنه كرسوم توظيف وما يرتبط بها من تكاليف أطول من الوقت الذي يستغرقه العمال المهاجرون من الرجال[32].

15 - وغالبا ما تتعرَّض العاملات المهاجرات اللاتي يلجأن إلى مهربين من أجل السفر عبر مسارات الهجرة غير النظامية للعنف والإيذاء، بما في ذلك العنف الجنسي والسخرة والاتجار بالبشر على أيدي من تُستأجَر خدماتهم لإرشادهن[33]. والنساء المهاجرات اللواتي لا يملكن ما يكفي من المال ويستعنَّ بمهربين في بداية رحلاتهن معرضات بشكل خاص لخطر العنف الجنساني[34]، لأن عدم الاستقرار الاقتصادي يزيد من تعرضهن لعبودية الدين والسخرة والاستغلال الجنسي[35].

16 - وتزيد سياسات الهجرة التقييدية والتمييزية التي تحد من وصول العاملات المهاجرات إلى مسارات الهجرة النظامية من خطر العنف والاستغلال الذي يرتكبه موظفون حكوميون. وتم توثيق حوادث ابتزَّ فيها موظفون فاسدون نساء للحصول على خدمات جنسية لقاء تزويدهن بالوثائق المطلوبة للهجرة[36]. ووردت أيضا تقارير عن عنف مارسه موظفو إنفاذ الإجراءات على الحدود ضد النساء المهاجرات، وبخاصة على طول الحدود التي ترتفع فيها مستويات الهجرة غير النظامية[37]. وأُفيد بأن موظفين حكوميين ابتزوا نساء

(29) Mixed Migration Centre, "A sharper lens on vulnerability: a statistical analysis of migrant youth vulnerability in Sudan and Ethiopia 2022–2023", January 2025.

(30) Patricia Letona, Elly Felker-Kantor and Jennifer Wheeler, "Sexual and reproductive health of migrant women and girls from the Northern Triangle of Central America", *Revista Panamericana de Salud Pública*, vol. 47 (2023).

(31) ILO, *Fair Recruitment Roadmap: A Guide for National Action* (Geneva, 2024).

(32) ILO, "Recruitment fees and related costs at a glance", 2024.

(33) UNODC, "Accessing justice: challenges faced by trafficked persons and smuggled migrants", 2024.

(34) Mixed Migration Centre, "Trafficking and exploitation", 4MI infographic, April 2025.

(35) المنظمة الدولية للهجرة، *تقرير الهجرة العالمي لعام 2024*؛ و UNODC, *Smuggling of Migrants in the Sahel: Transnational Organized Crime Threat Assessment – Sahel* (Vienna, 2023).

(36) Human Rights Watch, "'This hell was my only option': abuses against migrants and asylum seekers pushed to cross the Darién Gap", 9 November 2023.

(37) هيومان رايتس ووتش، "حرس الحدود الأتراك يعذبون ويقتلون السوريين"، 27 نيسان/أبريل 2023؛ Human Rights Watch, "US: border deterrence leads to deaths, disappearances", 26 June 2024; and Oxfam International and

مهاجرات للحصول على خدمات جنسية، ولا سيما المهاجرات المنخرطات في الهجرة غير النظامية، كشرط لتجنب اعتقالهن أو لعبورهن الحدود أو للإفراج عنهن من الاحتجاز[38]. وغالبا ما تفتقر النساء المهاجرات ضحايا العنف والناجيات منه إلى إمكانية الحصول على خدمات الدعم المتخصصة بسبب عدد لا يحصى من الحواجز المؤسسية والقانونية والاجتماعية، فضلا عن نقص الجهات المقدمة للخدمات المراعية للاعتبارات الجنسانية الموجودة على طرق الهجرة أو بالقرب منها[39].

دال - التحديات والمخاطر في بلدان العبور وفي بلدان المقصد وعند العودة

17 - تتنقل العديد من النساء المهاجرات على مراحل على طول طرق الهجرة، وغالبا ما يتأخرن بسبب القيود القانونية والحواجز السياسية والإمكانيات المالية المحدودة[40]. وغالبا ما تؤدي الإقامة المطولة في بلدان العبور إلى انخراط النساء المهاجرات في سوق العمل كعاملات غير حاملات للوثائق اللازمة وعاملات في قطاعات غير نظامية مع تدابير حماية عمالية محدودة أو معدومة، فيزيد ذلك من خطر تعرضهن للعنف والاستغلال[41]. وفي العديد من البلدان، تحد قوانين الجنسية التمييزية من حصول النساء على الوثائق القانونية، مما يسهم في انعدام الجنسية بين النساء المهاجرات وأطفالهن. وتزداد مخاطر انعدام الجنسية بين الأطفال المولودين لنساء مهاجرات في السياقات التي تُمنح فيها الجنسية على أساس حق الدم وتتطلب أن يكون الأب مواطنا أو أن ينخرط في عملية إدارية للحيلولة دون أن يصبح أطفاله عديمي الجنسية. ويزيد انعدام الجنسية من تعرض النساء المهاجرات وأطفالهن، لا سيما المولودين نتيجة للعنف الجنسي، للعنف والاتجار بالبشر والاحتجاز والاستبعاد من الخدمات الاجتماعية[42].

18 - وتستمرُّ أوجه الضعف والمخاطر المُجنسنة التي تعاني منها المهاجرات في تشكيل تجاربهن بعد وصولهن إلى بلدان العبور والمقصد. ومع أن جميع المهاجرين عرضة لخطر العنف والتمييز بدافع العنصرية وكراهية الأجانب، فإن المخاطر التي تواجهها النساء تتفاقم بسبب أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك القوانين والممارسات التمييزية التي تسهم في الإقصاء الاجتماعي للمهاجرات[43]. وتتأثر العديد من العاملات المهاجرات بشكل غير متناسب بالعوائق الخاصة بنوع الجنس التي تحول دون الحصول على

Egala Association, *Brutal Barriers: Pushback, Violence and Violation of Human Rights on the Poland – Belarus Border* (2025).

(38) Transparency International, "Breaking the silence around sextortion: the links between power, sex and corruption", 5 March 2020; and Regional Support Office of the Bali Process and UNODC, *Corruption as a Facilitator of Smuggling of Migrants and Trafficking in Persons in the Bali Process Region with a focus on Southeast Asia* (Bangkok, 2020).

(39) World Bank, "SAFE: gender-based violence response services for women in human mobility in Central America", 2024.

(40) Liliane De Brauwer and others, "Trapped in transit", Centere for Strategic and International Studies, 28 January 2025.

(41) African Union Commission and others, *Gender Analysis: Gender Mainstreaming in the Joint Labour Migration Programme* (Addis Ababa, 2021).

(42) انظر A/78/256.

(43) UN-Women, "Racially marginalized migrant women: human rights abuses at the intersection of race, gender and migration", 2023.

الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة، وعدم كفاية خدمات رعاية الأطفال، وعدم وجود جهات مقدمة للرعاية الصحية للنساء توفر رعاية صحية ملائمة ثقافيا[44]. وتتفاقم تجارب العديد من العاملات المهاجرات في التعرض للعنف بسبب التحيزات المتصلة بوضعهن الاقتصادي والاجتماعي وبلدانهن الأصلية وميولهن الجنسية وهويتهن الجنسانية وتعبيرهن الجنساني وخصائصهن الجنسية[45]. ولقد وردت تقارير عن قيام موظفين حكوميين بالإعراب عن آراء معادية للأجانب والتمييز ضد المهاجرات والإساءة اللفظية لهن وتعمد تضليلهن[46]. ويعيق هذا التمييز والإقصاء الذي تتعرض له العاملات المهاجرات قدرتهن على إمكانية اللجوء إلى القضاء وخدمات الدعم[47].

19 - وفي موازاة تزايد القيود المفروضة على مسارات الهجرة النظامية، تتبنى العديد من الدول استراتيجيات ردع واحتجاز وإبعاد قاسية، يستهدف بموجبها المهاجرون الذين لا يتمتعون بوضع نظامي من حيث الهجرة[48]. وقد يستخدم الخوف من الاعتقال والاحتجاز والترحيل الذي تشعر به العاملات المهاجرات اللاتي لا يتمتعن بوضع نظامي من حيث الهجرة سلاحا للسيطرة عليهن، مما يزيد من خطر تعرضهن للعنف والاستغلال الجنسانيين[49]. وفي بعض السياقات، يعني عدم التمتع بوضع نظامي من حيث الهجرة أنه يقل احتمال إبلاغ النساء عن سوء المعاملة، ويكون لديهن إمكانية محدودة للحصول على الخدمات الأساسية[50] وأنهن أقل قدرة على الهروب من العلاقات المسيئة[51].

20 - وفي بعض السياقات، يتفاقم العنف ضد العاملات المهاجرات بسبب الخطاب المعادي للمهاجرين واستحداث قوانين تجرّم الهجرة[52]. وأسهم تجريم الهجرة في انهيار الجدران الواقية[53] التي تفصل بين

(44) UN-Women, "Leaving no one behind: access to social protection for all migrant women", Policy Brief, No. 14, 2020; and International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, "New walled order: how barriers to basic services turn migration into a humanitarian crisis", 2018.

(45) UN-Women, "Migration experiences of people with diverse SOGIESC", December 2023.

(46) هيومن رايتس ووتش، *التقرير العالمي لعام 2025: أحداث عام 2024* (نيويورك، 2025).

(47) UN-Women, "Racially marginalized migrant women".

(48) Yasmine Zarhloule, "Migrants at the gate: Europe tries to curb undocumented migration", Carnegie Middle East Centre, March 2025.

(49) ILO, *The Road to Decent Work for Domestic Workers*.

(50) بحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة العالمي المشترك بشأن الخدمات الأساسية من أجل النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف ("حزمة الخدمات الأساسية من أجل النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف")، يشير مصطلح "الخدمات الأساسية" إلى مجموعة رئيسية من الخدمات التي تقدمها قطاعات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والشرطة والقضاء إلى النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف الجنساني، إلى جانب آليات التنسيق والإدارة اللازمة لتقديم هذه الخدمات.

(51) Alexandria Innes and others, "Experiences of violence while in insecure migration status: a qualitative evidence synthesis", *Globalization and Health*, vol. 20, No. 83 (2024).

(52) Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, "Cases of criminalization of migration and solidarity in the EU in 2023", 2024.

(53) بحسب تعريف منبر التعاون الدولي بشأن المهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة (واجبات الإبلاغ و "الجدران الواقية")، يفصل "الجدار الواقي" بين أنشطة إنفاذ الهجرة وتقديم الخدمات العامة ونظمها، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية وتفتيش العمل والقضاء. وتحرص الجدران الواقية على أن يستطيع الأفراد الوصول إلى هذه الخدمات والتفاعل مع السلطات المختصة دون خوف من الانعكاسات المتصلة بالهجرة، من قبيل الاعتقال أو الاحتجاز أو الترحيل.

وكالات إنفاذ قوانين الهجرة ومقدمي الخدمات، بما يشمل مقدمي الرعاية الصحية، وقمع إبلاغ المهاجرات عن الاستغلال والإيذاء والعنف، وأعاق وصولهن إلى الخدمات الأساسية لضحايا العنف والناجيات منه[54]. وعلاوة على ذلك، ازداد عدد النساء في مراكز احتجاز المهاجرين حول العالم جراء هذا التجريم ولا يزال في ازدياد[55]. ولقد وُثِّقت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الواجبة للمهاجرات، بما في ذلك ارتكاب العنف الجنسي والجنساني، في مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء العالم[56]. وغالبا ما تفتقر مرافق احتجاز المهاجرين ليس فقط إلى الموظفين والبنية التحتية اللازمة لتلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء، بل أيضا إلى الموارد اللازمة لمنع العنف الجنساني والتصدي له، بما في ذلك العنف ضد المهاجرين ذوي الميول الجنسية والهويات والتعبيرات الجنسانية المختلفة والخصائص الجنسية المختلفة[57].

21 - كما أن العاملات المهاجرات اللاتي يعملن في قطاعات سيئة التنظيم، مثل الزراعة والأعمال المنزلية، بغض النظر عن وضعهن من حيث الهجرة، يواجهن تزايد خطر التعرض للعنف والإساءة والاستغلال[58]. وفي العديد من البلدان، يُستثنى العاملون في القطاعات المذكورة أعلاه، وكثير منهم من النساء، من لوائح العمل وتغطية الحماية الاجتماعية قانونا[59]. والافتقار إلى تدابير الحماية القانونية للنساء والفتيات العاملات المهاجرات في القطاعات سيئة التنظيم يعرضهن للوقوع ضحايا الاتجار بالبشر على نحو متزايد، بما في ذلك لأغراض السخرة والاستغلال الجنسي[60].

22 - وتم توثيق انتشار العنف وسوء المعاملة على نطاق واسع، بما في ذلك الاغتصاب، بين العاملات المنزليات المهاجرات في إطار نظام الكفالة في دول الخليج وبعض الدول العربية، حيث تعتمد تأشيرات المهاجرات والحصول على الحماية الاجتماعية على الكفلاء الأفراد[61]. وفي ظل هذا النظام، غالبا ما يجري عزل العاملات المنزليات المهاجرات ومراقبتهن، مما يحدُّ من قدرتهن على الإبلاغ عن أصحاب العمل العنيفين والمسيئين والمستغلين والإفلات منهم[62].

23 - وغالبا ما تستمر تجارب التمييز والإقصاء والعنف عند عودة العاملات المهاجرات إلى بلدانهن الأصلية، لا سيما بالنسبة للعائدات قسرا اللاتي قد يوصمن ظلما بأنهن مجرمات. وتُظهر التجارب الموثقة للعاملات المنزليات المهاجرات العائدات في إثيوبيا الآثار السلبية للوصم والقولبة النمطية الخاصة بنوع

(54) International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, “New walled order”.

(55) Platform for International Cooperation on Undocumented Migrants, “Cases of criminalization”.

(56) Nora Ellmann (Center for American Progress), “Immigration Detention is Dangerous for Women’s Health and Rights”, 21 October 2019; S/2025/389.

(57) المنظمة الدولية للهجرة، *تقرير الهجرة العالمي لعام 2024*.

(58) *The Global Report on Trafficking in Persons 2024* (United Nations publication, 2024).

(59) ILO, *Labour Rights and Social Protection*.

(60) ILO, *ILO Strategy on Extending Social Protection to Migrant Workers, Refugees, and their Families* (Geneva, 2025).

(61) منظمة العمل الدولية، *توسيع نطاق الحماية الاجتماعية كي تشمل العمال المهاجرين في المنطقة العربية: تحليل الحواجز القائمة والممارسات الناجحة في ضوء معايير الضمان الاجتماعي الدولية* (بيروت، 2023).

(62) منظمة العفو الدولية، *محبوسات ومنبوذات: الحياة الخفية لعاملات الخدمة المنزلية الكينيات في السعودية* (لندن، 2025)؛ ومنظمة أطباء بلا حدود، ”بين القيود والتعنيف: تجربة العاملات والعمال المهاجرين في لبنان“، 23 نيسان/أبريل 2025.

الجنس التي تحول دون إعادة إدماج العائدات في مجتمعاتهن[63]. وبالمثل، في تحليل أُجري مؤخرا لتجارب العاملات المنزليات المهاجرات البنغلاديشيات العائدات قسرا، تبين أنهن عانين عند عودتهن إلى بنغلاديش من انتشار التمييز والإقصاء الاجتماعي، وكان هذا الأمر أشد وطأة على من تعرضن منهن للإساءة والاستغلال خلال فترة وجودهن في الخارج[64].

24 - واتخذ عدد من الإجراءات الإقليمية لمواجهة الخطر المتزايد للعنف الجنساني الذي تواجهه العاملات المهاجرات. وأيدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزام بوينس آيرس الذي يتضمن دعوات إلى توفير تدابير حماية أكبر للعمال المنزليين واعتمدت 11 دولة في شرق أفريقيا اتفاقا لتعزيز التعاون الإقليمي من أجل حماية حقوق العمال المهاجرين[65]. وقدمت الأمم المتحدة الدعم لبرنامج في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إعمال حقوق العاملات المهاجرات ولتوسيع نطاق برنامج "الهجرة العادلة" (Fairway) في الدول العربية من أجل تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي للعنف ضد العاملات المهاجرات[66].

ثالثا - التدابير التي أبلغت الدول الأعضاء باتخاذها

25 - تضمنت المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء لأغراض إعداد هذا التقرير معلومات عن مختلف الإجراءات المتخذة لمكافحة العنف والتمييز ضد العاملات المهاجرات، بما يشمل اعتماد أطر عمل لتوجيه الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني؛ والتشريعات والسياسات لتوسيع نطاق تدابير الحماية العمالية؛ والجهود المبذولة لتوعية العاملات المهاجرات بحقوقهن؛ والتدابير المتخذة لتوسيع نطاق حصول العاملات المهاجرات على الحماية الاجتماعية. وأبلغت الدول الأعضاء أيضا عن اعتماد استراتيجيات وقوانين وسياسات وتدابير لمكافحة الاتجار بالبشر سعيا لتوفير الحماية وتقديم المساعدة لضحايا الاتجار على نحو أفضل.

ألف - الصكوك الدولية

26 - منذ عام 2023، سُجِّلت زيادة طفيفة في عدد الدول الأعضاء الأطراف في الصكوك الدولية المتصلة بالتصدي للعنف والتمييز ضد العاملات المهاجرات[67].

---

(63) United Nations Network on Migration, "Mapping gaps and positive practices for safe and dignified return and sustainable reintegration", December 2021.

(64) المرجع نفسه.

(65) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الوثيقة LC/CRM.15/6/Rev.1؛ و IOM, "New agreements foster regional cooperation on migration for sustainable development and migrant workers rights in the East and Horn of Africa", 7 April 2022.

(66) UN-Women and others, "Safe and fair: realizing women migrant workers' rights and opportunities in the ASEAN region", Regional Programme Results, 2024؛ منظمة العمل الدولية، "منظمة العمل الدولية توسع برنامجها لتعزيز العمل اللائق للعمال المهاجرين من أفريقيا إلى الدول العربية"، 2 أيار/مايو 2025.

(67) جميع المعلومات المتعلقة بالتصديق على معاهدات الأمم المتحدة متاحة على الرابط التالي: https://treaties.un.org/pages/ParticipationStatus.aspx?clang=_en.

المعاهدة	عدد التصديقات عام 2023	عدد التصديقات عام 2025
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	58	60
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	191	193
بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	178	180
بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	153	153

27 - والعديد من الدول الأعضاء التي أسهمت في هذا التقرير (انظر الحاشية 1) هي أطراف في اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة بوضع العاملات المهاجرات، بما في ذلك اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، 1949 (رقم 97)، والتي تعد البرازيل والجزائر والبرازيل وجمهورية مولدوفا وغواتيمالا والفلبين والمغرب أطرافا فيها. كما أن جميع الدول الأعضاء المساهمة، باستثناء أندورا، أطراف أيضاً في اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، 1958 (رقم 111). وتوغو والفلبين هما الدولتان العضوان الوحيدتان المقدمتان لتقريرين اللتان صدّقتا على اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 (رقم 143)، في حين أن الجزائر وجمهورية مولدوفا والمغرب هي الدول الأعضاء الوحيدة المقدمة لتقارير التي صدّقت على اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، 1997 (رقم 181).

28 - وصدّقت 39 دولة عضوا على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين، 2011 (رقم 189)، بما في ذلك الدول الأعضاء التي قدمت تقارير وهي البرازيل وبيرو وشيلي والفلبين وكولومبيا والمكسيك. وحتى حزيران/يونيه 2025، كانت 49 دولة عضوا قد صدّقت على الاتفاقية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190)، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن 27 دولة في عام 2023. ودخلت الاتفاقية رقم 190 حيز النفاذ بالنسبة إلى بيرو والمكسيك في عام 2022، وبالنسبة إلى جمهورية مولدوفا والفلبين في عام 2024.

29 - وصدّقت جميع الدول التي قدمت تقارير على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، صدّقت جميع الدول التي قدمت تقارير، ما عدا أندورا وكولومبيا والمغرب، على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية.

30 - وأشارت عدة دول أعضاء قدمت تقارير في ردودها (توغو وغواتيمالا والفلبين والمكسيك وهندوراس) إلى أهمية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في حماية حقوق العاملات المهاجرات.

باء - التعاون الثنائي والإقليمي وغيره من أشكال التعاون

31 - يشارك عدد من الدول الأعضاء (جمهورية مولدوفا وغواتيمالا ولبنان والمكسيك وهندوراس) في اتفاقات تعاون لمعالجة القضايا المتصلة بالهجرة، بما في ذلك العنف ضد العاملات المهاجرات، وهي تعمل على تعزيز هذه الاتفاقات. وفي عام 2023، نُشر تقييم في المكسيك للجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، أُبرزت فيه الإجراءات المتخذة لتحديد العنف

ضـــد المهاجرات والتصـــدي له[68]. وذكرت جمهورية مولدوفا في تقريرها أنها أقرَّت برنامجا وطنيا لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي للفترة 2023–2027، وأنشأت وكالة وطنية معنية بمنع ومكافحة العنف ضـد المرأة والعنف المنزلي من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضـد النسـاء والعنف المنزلي ومكافحتهما (اتفاقية اسـطنبول) على الصـعيد الوطني، والتي من المقرر تنفيذها دون تمييز على أساس الوضع من حيث الهجرة.

32 - وفي التقارير التي قدمتها توغو وجمهورية مولدوفا وغواتيمالا والمملكة العربية السـعودية وهندوراس، تم تحديد اســـتراتيجيات لتوســـيع مســـارات الهجرة النظامية وحماية حقوق العاملات المهاجرات في بلدان المقصـد. وأفادت غواتيمالا أنها مددت برنامجا لمواطنيها الذين يعملون مؤقتا في الخارج. وقد أنشـئ البرنامج في عام 2019 ووفر مسار هجرة نظامي للمهاجرين الباحثين عن عمل في أمريكا الشمالية، ونسـبة صـغيرة منهم من النســـاء. وبالمثل، أفادت هندوراس بتســـهيل الهجرة النظامية لمواطنيها، ومن بينهم عدد قليل من النساء، من خلال ربطهم بوظائف عن طريق برنامج للعمل المؤقت في الخارج منذ عام 2017[69].

33 - كما تم تسليط الضـوء على مشـاركة توغو والجزائر والمملكة العربية السـعودية في اتفاقيات التعاون لمكافحة الاتجار بالأشـخاص ودعم المهاجرين العائدين. ودخلت توغو في شـراكة مع غابون في عام 2025 لإدارة الهجرة ومكافحة الاتجار بالأشـــخاص، وخاصـــة النســـاء والأطفال. ومنذ عام 2024، زادت الجزائر دعمها للمهاجرين العائدين من خلال المشـاركة في المبادرة المشـتركة بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة لحماية المهاجرين وإعادة إدماجهم في شـــمال أفريقيا، والذي يتضـــمن تدابير محددة لتلبية احتياجات العاملات المهاجرات العائدات[70].

جيم - التشريعات

34 - في أستراليا والبرازيل وبيرو وتركيا وتوغو والجزائر وجمهورية مولدوفا وكولومبيا والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السـعودية، وضـعت أطر دسـتورية واتخذت تدابير تشـريعية لحماية حقوق الإنسـان الواجبة للعاملات المهاجرات، بما في ذلك من العنف والاسـتغلال. وفي دسـتور المغرب، على سـبيل المثال، يُعترف بالحريات الأسـاسـية المتسـاوية لجميع الأشـخاص المقيمين في البلد، بغض النظر عن وضـعهم من حيث الهجرة. وفي بيرو، اعتُمد المقرر رقم 0020–2023 بشـــأن الهجرة من أجل وضـــع بروتوكولات لتحديد المهاجرات في حالات الضـعف وحمايتهن، بما يشـمل النسـاء الحوامل والأمهات العازبات وضـحايا العنف الجنساني والاتجار بالبشر والناجيات منه.

35 - وفي عدد من الدول الأعضـاء (البرازيل وبيرو وتركيا وتوغو وشـيلي وغواتيمالا والمغرب)، اعتمدت قوانين عمل تعزز تدابير حماية العاملات المهاجرات من الاسـتغلال وسـوء المعاملة والعنف. وبموجب قانون تعديل الهجرة (تعزيز امتثال أصـحاب العمل) لعام 2024، تم تعزيز حماية العمال المهاجرين في أسـتراليا،

(68) Mexico, Migration Policy, Registration and Identification Unit, *Diagnóstico de Seguimiento al Pacto Mundial sobre Migración en México 2018–2022* (Mexico City, 2023).

(69) ILO, "Executive summary: women's participation in temporary labour migration programmes", 2024; and ILO, "Todo lo que debes saber sobre: migración laboral en Honduras", August 2024.

(70) CD-BE Consulting and Development, *Final Evaluation of the EU-IOM Joint Initiative for Migrant Protection and Reintegration-North Africa* (2023).

بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، من خلال زيادة العقوبات على أصحاب العمل الذين يرتكبون ممارسات استغلالية، مثل دفع أجور أقل، ومصادرة جوازات السفر، والتحرش الجنسي. وبموجب القانون المعدل رقم 2023/74 في جمهورية مولدوفا، زادت صلاحيات مفتشي العمل في جمهورية مولدوفا للتحقيق في حالات التحرش الجنسي في مكان العمل، وتم تحديد عقوبات لأصحاب العمل الذين لا يتخذون التدابير المناسبة لمنع التحرش الجنسي والتصدي له.

36 - وفي البرازيل وتركيا وجمهورية مولدوفا وشيلي وغواتيمالا والمكسيك والمملكة العربية السعودية وهندوراس، يجري تنفيذ تشريعات وقوانين جنائية تعاقب ارتكاب العنف ضد النساء، ومن بينهم العاملات المهاجرات، وتتصدى له، وتوفر إمكانية الحصول على الخدمات للضحايا والناجيات. وفي قانون العقوبات الاتحادي في المكسيك، المعدَّل في عام 2024، تُحدَّد عقوبات على انتهاك العلاقة الحميمة الجنسية، وهو شكل من أشكال العنف الذي تيسره التكنولوجيا ضد النساء الذي أصبح أكثر انتشارا. وأُفيد أنه في هندوراس، وبفضل جهود اللجنة المشتركة بين المؤسسات لرصد التحقيقات في حالات الوفاة العنيفة للنساء، التي أُنشئت في عام 2017، سجلت زيادة في الميزانية المخصصة سواء لتحسين التنسيق بين المؤسسات للتصدي للعنف ضد النساء وقتل النساء، بما في ذلك ضد المهاجرات، ولإجراء التحقيقات في هذه المسائل.

دال - السياسات

37 - في عدد من الدول الأعضاء (البرازيل وبيرو وبيلاروس وتركيا وتوغو وجمهورية مولدوفا وشيلي وغواتيمالا والفلبين وكولومبيا والمكسيك والمملكة العربية السعودية)، اعتُمدت خطط وأُنشئت مؤسسات لتوجيه الاستجابات السياساتية للعنف ضد المرأة، بما في ذلك ضد المهاجرات، والصلة القائمة بين الهجرة والاتجار بالأشخاص. وفي الفلبين، تتمثل إحدى أولويات خطة العمل الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة (2025-2030) في تعزيز التعاون المؤسسي على نطاق الحكومة. وأبرزت شيلي في تقريرها مشاركة النساء المهاجرات ومنظماتهن في صياغة الخطة الوطنية للحق في العيش في مأمن من العنف الجنساني (2022-2030). وفي كولومبيا، واصلت اللجنة المشتركة بين القطاعات لمكافحة تهريب المهاجرين رصد تطور شبكات الاتجار بالبشر في كولومبيا، وهي تعمل على وضع استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الاتجار بالمهاجرين في صيغتها النهائية.

38 - وفي البرازيل وبيرو وتركيا وتوغو وشيلي وغواتيمالا والمغرب، تم تنفيذ سياسات لزيادة فرص حصول العاملات المهاجرات على الحماية الاجتماعية. وخلال العقد الماضي، بُذلت جهود في تركيا لتوسيع نطاق توفير الرعاية الصحية للمهاجرات من خلال الشبكة الوطنية للمراكز الصحية للمهاجرين، والتي صاحبتها مبادرة للتحقق من صحة التراخيص الطبية للعاملين في مجال الرعاية الصحية للمهاجرين من أجل زيادة فرص حصول المهاجرات على الرعاية المناسبة لغويا وثقافيا. وفي عام 2021، تم توسيع نطاق التأمين الصحي الشامل في بيرو ليشمل المهاجرين، بمن فيهم المهاجرات، الذين تم تشخيص إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية والسل. وفي عام 2024، سنت المملكة العربية السعودية نظام التأمينات الاجتماعية الذي ينص على استفادة العاملات المنزليات المهاجرات وأصحاب عملهن من الاستحقاقات الاجتماعية وتدابير الحماية العمالية.

هاء - جمع البيانات والبحوث

39 - اتخذت إجراءات في بيلاروس وتركيا وجمهورية مولدوفا والسلفادور وكولومبيا لسد الثغرات في البيانات المتعلقة بالهجرة والعنف ضد المهاجرات. وفي بيلاروس، يستخدم نظام تحليل جغرافي إحصائي لتسهيل تحليل ورؤية البيانات المتعلقة بالنساء المهاجرات. وفي كولومبيا، بدأ العمل في عام 2024 بنظام وطني لتسجيل حالات العنف الجنساني ومتابعة تقديم الرعاية للضحايا ورصدها. ويهدف هذا النظام إلى تحسين جمع البيانات المتعلقة بحالات العنف الجنساني وإتاحتها، بما في ذلك العنف ضد المهاجرات، وضمان حصول الناجيات على الخدمات ذات الصلة.

40 - وفي بيرو والفلبين وكولومبيا وهندوراس، اتخذت تدابير لجمع البيانات عن الهجرة، بما في ذلك معلومات عن مغادرة العمال المهاجرين وعودتهم. وفي عام 2023، أنشئ نظام معلومات لتسجيل المهاجرين العائدين وتقديم الرعاية لهم في هندوراس من أجل جمع بيانات مصنفة عن المهاجرين العائدين، بما في ذلك حسب الجنس والسن ومستوى التعليم وقطاع العمل السابق[71]. وفي عام 2024، أطلق المعهد الوطني للإحصاءات في بيرو دراسة استقصائية عن اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين المقيمين في البلد لجمع البيانات وتحليلها وإعداد تقارير عن وضع اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين، بما في ذلك معدل مشاركة القوة العاملة وقطاعات توظيف المهاجرات.

واو - التدابير الوقائية والتدريب وبناء القدرات

41 - في عدد من الدول الأعضاء (الاتحاد الروسي وبيرو وتركيا وتوغو والجزائر وجمهورية مولدوفا والسلفادور وشيلي وغواتيمالا والفلبين وكولومبيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وهندوراس)، نُفذت تدابير وقائية تهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص، ومن بينهم العاملات المهاجرات. ومنذ عام 2012، يجري تنفيذ خطط عمل في تركيا على مستوى المقاطعات لمكافحة العنف ضد المرأة، تم إعدادها بعد إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة في 81 مقاطعة. وصُممت هذه الخطط لتلبية احتياجات الناجيات والمعرضات لخطر العنف، ومن بينهن المهاجرات. وفي عام 2023، أُنشئ مجلس وطني لمكافحة الاتجار بالأشخاص في السلفادور من أجل تنسيق الإجراءات على نطاق 13 مؤسسة حكومية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاتجار بالمهاجرات.

42 - وفي أستراليا والبرازيل وتوغو والسلفادور وغواتيمالا والفلبين ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وهندوراس، تم تنفيذ آليات لمنع استغلال جميع العمال المهاجرين والتصدي له. وفي عام 2025، نُشر دليل أساسي عن الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية في البرازيل للتوعية بشأن حماية العمال وحقوق العمال في هذا القطاع، بما في ذلك حقوق العاملات المنزليات المهاجرات. وفي جمهورية مولدوفا، اعتُمد البرنامج الوطني المذكور أعلاه لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي للفترة 2023-2027، تمشيا مع التزامات البلد بموجب اتفاقية اسطنبول، لدعم الاستجابات الفعالة المتعددة التخصصات من قبل وكالات الخدمات الاجتماعية ونظام العدالة لضحايا العنف والناجيات منه.

(71) Honduras, Ministry of Social Development, SIAMIR Tablero Estadístico Dinámico de Atención a Personas Migrantes Retornadas، متاح على الرابط التالي: https://ods.sedesol.gob.hn/geoportal/tableros.

زاي - توفير الحماية والمساعدة

43 - في الاتحاد الروسي وأندورا وبيلاروس وتركيا والسلفادور وغواتيمالا وكولومبيا ولبنان، اتخذت إجراءات لتوسيع نطاق أشكال الحماية من العنف الجنساني. وفي لبنان، تم تعزيز الجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنساني من خلال إقرار قانون في عام 2020 لتجريم التحرش الجنسي في مكان العمل، وكان أحد أهدافه منع التحرش بفئات من الأشخاص، مثل العاملات المهاجرات، المعرضات بشدة لخطر إساءة المعاملة. وفي أستراليا، أنشئ برنامج تجريبي بشأن تدابير الحماية في مجال الإبلاغ، وهو في الواقع آلية للإبلاغ والمساعدة، من أجل التصدي لاستغلال العمال المهاجرين، بمن فيهم النساء، والتهديدات بإساءة معاملتهم. وفي الاتحاد الأوروبي، وبموجب التوجيه 2024/1385 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 14 أيار/مايو 2024 بشأن مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، تم تعزيز تدابير الحماية وإمكانية اللجوء إلى القضاء وخدمات الدعم للفئات المعرضة بشدة للعنف، بما يشمل العاملات المهاجرات.

44 - وفي أندورا وتركيا وغواتيمالا والفلبين والمكسيك والمملكة العربية السعودية وهندوراس، اتخذت إجراءات لتقديم المساعدة إلى المهاجرات، ومن بينهن ضحايا العنف الجنساني والاتجار بالأشخاص والناجيات منهما. وفي الفلبين، استمر تنفيذ برامج تعافي الأشخاص المتجر بهم وإعادة إدماجهم. ومن خلال هذه البرامج، قُدمِّ الدعم الشامل للأشخاص ضحايا الاتجار، بما يشمل العاملات المهاجرات العائدات. وفي أندورا، قُدِّم الدعم لعدة مئات من النساء ضحايا العنف والناجيات منه في عام 2024، بغض النظر عن الجنسية أو الوضع من حيث الهجرة، من خلال برنامج يقدم خدمات لضحايا العنف الجنساني.

رابعا - مبادرات الأمم المتحدة والكيانات ذات الصلة دعما للجهود الوطنية

ألف - إجراء البحوث وجمع البيانات

45 - واصلت كيانات الأمم المتحدة دعم التحسينات في جمع وتحليل البيانات المتصلة بالعاملات المهاجرات، بما في ذلك تيسير الوصول إلى البيانات المتعلقة بالعنف ضد العاملات المهاجرات. وتواصل منظمة العمل الدولية الاضطلاع بدور مركزي في توفير تقديرات عالمية عن العاملات المهاجرات من خلال تجميع بيانات الهجرة الوطنية في قاعدة بيانات إحصاءات هجرة العمالة الدولية التابعة لها. وتعمل مصفوفة المنظمة الدولية للهجرة لتتبع النزوح بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات عن الهجرة ورصد تدفقات الهجرة وقطاعات عمل المهاجرين ونقاط ضعفهم، مثل نسبة المهاجرات الحوامل أو المرضعات وعدد الأطفال دون سن الخامسة المرافقين لكل امرأة[72]. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال برنامجها "جعل الهجرة آمنة للنساء"، الجهود المبذولة لإجراء دراسة استقصائية لأكثر من 200 1 امرأة مهاجرة وعائدة في إثيوبيا في عام 2024، والتي أنتجت بيانات مهمة عن تجارب الهجرة التي مررن بها، بما في ذلك التعرض للعنف وأشكال الاستغلال الأخرى. ونتيجة لهذه الدراسة الاستقصائية، تبين أن امرأة من كل خمس نساء تعرضت للعنف الجنساني أثناء الهجرة[73]. ولا يمكن التقليل من أهمية البيانات في سد الثغرات في الأدلة دعما لإعداد سياسات أكثر فعالية.

(72) IOM, "Somalia: cross border movements – February 2025", 20 May 2025.

(73) UN-Women, "Rapid assessment of the situation of women migrating from, into, through and back to Ethiopia", December 2024.

46 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة دعم بناء القدرات وتقديم التوجيه للدول الأعضاء بشأن جمع بيانات الهجرة وتحليلها، بما في ذلك البيانات المتعلقة بتجارب العاملات المهاجرات. ونشـــرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مذكرة إرشادية بعنوان "وضع أداة استقصائية حول وضع النساء المهاجرات على المستوى القطري" في عام 2023، والتي تحتوي على توصيات لإعداد مسوحات وطنية مراعية للمنظور الجنساني عن الهجرة، بما في ذلك جمع البيانات عن التهريب والاتجار بالبشر والعنف الجنساني[74]. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للهجرة اتفاق تعاون استراتيجي في عام 2024 لتعزيز المساواة بين الجنسين في سياقات الهجرة والنزوح، والتصدي لعنف ضد المرأة والاتجار بالبشر، وتجديد التعاون بين البلدان لتحسين توافر البيانات حول الأبعاد المجنسة للهجرة[75].

47 - وفي عام 2024، نشرت منظمة العمل الدولية نتائج دراسة استقصائية حول تجارب العاملات المنزليات المهاجرات في تايلند وسنغافورة وماليزيا، تضمنت تقديرات لتعرضهن للانتهاكات التي تحد من قدرتهن على الإبلاغ عن حالات العنف الجنساني والهروب منها، مثل سرقة الأجور والسخرة وحجز وثائق السفر[76].

باء - تقديم الدعم لسن التشريعات ووضع السياسات

48 - دعمت كيانات الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لسن تشريعات ووضع سياسات تحمي حقوق الإنسان الواجبة للعاملات المهاجرات وتعزز تمكينهن الاقتصادي. ودعمت منظمة العمل الدولية التنفيذ الجاري في الفلبين لقانون إدارة العمال المهاجرين لعام 2021، والذي أنشئت بموجبه وكالة وطنية بهدف تحسين ممارسات الاستقدام، وتعزيز حماية العمال المهاجرين، ومنع الاتجار بالأشخاص والتصدي له[77]. ونظرا لتزايد مخاطر العنف الجنسي والجنساني التي تواجهها المهاجرات، دعمت المنظمة الدولية للهجرة وضع خطة استراتيجية وطنية للصحة والهجرة في المغرب (2021-2025) تهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية لتشمل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء[78].

جيم - أنشطة الدعوة والتوعية وبناء القدرات

49 - قدمت منظومة الأمم المتحدة التوجيه والدعم للجهود الثنائية والإقليمية لتعزيز التعاون في إدارة الهجرة وحماية حقوق المهاجرين. وفي عام 2024، دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إطلاق برنامج مشترك لتعزيز إدارة الهجرة المختلطة دعما للجهود المبذولة في توغو وغابون لتفكيك شبكات تهريب المهاجرين ومنع الاتجار بالأشخاص، مع التركيز بشكل خاص على دعم النساء والأطفال. ومنذ عام 2017، دعم البرنامج الإنمائي الجهود التي يبذلها لبنان لتعزيز قدرات

(74) UN-Women, *Developing a Survey Instrument on the Situation of Migrant Women at the Country Level*, (New York, 2023).

(75) UN-Women, "IOM and UN-Women Scale Up Efforts to advance women's rights, protection, and empowerment in migration policies and humanitarian response", 2 October 2024.

(76) ILO, *Skilled to Care, Forced to Work? Recognizing the Skills Profiles of Migrant Domestic Workers in ASEAN amid Forced Labour and Exploitation* (Bangkok, 2024).

(77) ILO, "Philippines leads the way in strengthening protections for migrant and domestic workers", 3 March 2025.

(78) IOM, "Migration Health Strategy 2024–2028", 2024.

المسؤولين القضائيين وموظفي إنفاذ القانون، بما في ذلك تعزيز عمل الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية لحماية حقوق الناجيات من العنف الجنساني وضمان وصول المهاجرين واللاجئين إلى خدمات العدالة[79].

50 - وقادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات محددة الأهداف لبناء القدرات في تايلند وكمبوديا لتزويد العاملين في الخطوط الأمامية، بما في ذلك الموظفون العاملون في القضاء والشرطة والقنصليات، بالأدوات اللازمة لتقديم دعم منسق محوره الناجيات مصمم خصيصا لمراعاة واقع المهاجرات. ومنذ عام 2022، قدم برنامج الأغذية العالمي وحدات تدريبية لتعزيز الوعي المجتمعي بآليات الإبلاغ للفئات التي تعاني من أوضاع هشة، بما في ذلك النساء المهاجرات.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

51 - يتفاقم الخطر الذي تواجهه العاملات المهاجرات من التعرض للعنف الجنساني والاستغلال بسبب أوجه عدم المساواة بين الجنسين المتجذرة بعمق وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة، وعدم كفاية تدابير الحماية العمالية، وعدم توفر سبل الهجرة الآمنة والنظامية. ويتطلب منع العنف ضد العاملات المهاجرات وتحديده والتصدي له زيادة في جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن الأبعاد الجنسانية للهجرة. وقد أبلغت عدة دول أعضاء عن الجهود المبذولة لتعزيز توافر هذه البيانات ونشرها. وأبلغ عدد من الدول الأعضاء أيضا عن اعتماد وتنفيذ سياسات وبرامج لمنع انتهاكات حقوق الإنسان الواجبة للعاملات المهاجرات وتوفير خدمات الدعم لضحايا ممارسات العنف والاستغلال في العمل والاتجار بالبشر والناجيات منها. وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال العاملات المهاجرات، لا سيما العاملات غير الحاملات للوثائق اللازمة أو عديمات الجنسية، معرضات بشدة لخطر العنف الجنساني ولا يزلن يفتقرن إلى المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والقضائية.

52 - واستنادا إلى الجهود المبذولة للقضاء على العنف والتمييز ضد العاملات المهاجرات وتعزيز إمكانية لجوئهن إلى القضاء والحماية الاجتماعية والعمل اللائق والخدمات الأساسية، تُشجَّع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات التالية لمنع العنف ضد العاملات المهاجرات والتصدي له:

(أ) التعجيل بتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تنفيذا مراعيا للاعتبارات الجنسانية من أجل النهوض بتمكين العاملات المهاجرات والقضاء على جميع أشكال العنف ضدهن؛

(ب) تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تدعيم الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد العاملات المهاجرات؛

(ج) تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين في جميع مراحل الهجرة، بما في ذلك العنف وأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة ضد المرأة، وإلى معالجة عدم المساواة بين المرأة والرجل في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والتحكم بها وملكيتها وعدم المساواة بينهما في الحصول على وظائف لائقة؛

(79) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكندا يؤكدان التزامهما بتعزيز الأمن المجتمعي والوصول إلى العدالة في لبنان"، 7 آذار/مارس 2025.

(د) إلغاء سياسات الهجرة التي تميز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك على أساس السن و/أو الحالة الاجتماعية و/أو الوضع من حيث الهجرة و/أو الحمل و/أو الوضع من حيث الأمومة؛

(هـ) تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة للعاملات المهاجرات وفقا للالتزامات المتعهد بها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(و) زيادة الاستثمارات بقدر كبير لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(ز) التصديق على معايير العمل الدولية وتطبيقها، لا سيما اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190 والتوصية بشأن العنف والتحرش، 2019 (رقم 206) المرتبطة بها، والاتفاقية رقم 189 وتوصية العمال المنزليين، 2011 (رقم 201) المرتبطة بها؛

(ح) تحسين الوصول إلى مسارات الهجرة المراعية للاعتبارات الجنسانية والقائمة على حقوق الإنسان لجميع النساء المهاجرات، لا سيما ضحايا العنف الجنساني والاتجار بالبشر والناجيات منهما والمتضررات من الأزمات الإنسانية؛

(ط) ضمان توافر معلومات دقيقة ومناسبة التوقيت عن الهجرة الآمنة والنظامية، بسبل منها برامج توجيهية قبل المغادرة مراعية للاعتبارات الجنسانية، ورصد وإنفاذ ممارسات عادلة وأخلاقية لتوظيف العاملات المهاجرات من قبل أصحاب العمل والوكالات؛

(ي) اتخاذ إجراءات لمكافحة الخطاب المعادي للمهاجرين وكراهية الأجانب، بسبل منها تدريب موظفي إنفاذ القانون وموظفي مراقبة الحدود وغيرهم من الجهات الفاعلة على الممارسات المراعية للاعتبارات الجنسانية وغير التمييزية، لمساعدة المهاجرات، وبالأخص المهاجرات اللاتي تعرضن للعنف، على نحو أفضل؛

(ك) وضع سياسات وطنية للهجرة مراعية للاعتبارات الجنسانية، بمشاركة متساوية وفعالة من العاملات المهاجرات، تتصدى لأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي تؤثر سلبا على العاملات المهاجرات؛

(ل) اتخاذ إجراءات لحماية جميع النساء المهاجرات من العنف الجنساني، بما في ذلك الاتجار، في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ووضع تدابير لتجريم ومعاقبة جميع أشكال العنف والتحرش في مكان العمل، بما في ذلك العنف الذي تيسره التكنولوجيا ضد المهاجرات؛

(م) وضع ضمانات للحد من خطر العنف ضد العاملات المهاجرات في عالم العمل من خلال منع ممارسات التحرش والإساءة والاستغلال والعنف والتصدي لها، لا سيما للعاملات في الخدمات المنزلية وخدمات الرعاية، وضمان حصولهن على خدمات الدعم لضحايا العنف الجنساني والاتجار بالبشر والناجيات منهما؛

(ن) ضمان حصول العاملات المهاجرات الناجيات من العنف على خدمات متخصصة جيدة، بما في ذلك الخدمات الصحية والقضائية والاجتماعية، تلبي احتياجاتهن الثقافية واللغوية؛

(س) إنشاء وتعزيز آليات لحماية حصول العاملات المهاجرات على العمل اللائق والحماية الاجتماعية، بما في ذلك المعاشات التقاعدية والتأمين ضد البطالة والإصابة واستحقاقات العجز؛

(ع) اتخاذ إجراءات لتعزيز الجدران الواقية التي تفصل بين أنشطة إنفاذ قوانين الهجرة وتقديم الخدمات العامة لحماية خصوصية المهاجرات ومنع العوائق التي تحول دون استفادتهن الخدمات الاجتماعية؛

(ف) تعزيز جمع وتحليل ونشر البيانات التمثيلية المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية عن وضع العاملات المهاجرات، بما في ذلك حالات العنف الجنساني والعنف الذي تيسره التكنولوجيا ضدهن.

53 - وتُشجَّع منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد العاملات المهاجرات وتعزيز شراكاتها مع الجهات صاحبة المصلحة التي تدعم العاملات المهاجرات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والتعاونيات والنقابات العمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل العمل على توطيد التعاون بين الوكالات لزيادة حماية العاملات المهاجرات من جميع أشكال العنف، بسبل منها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة.